باقي أخطار الوسائل القمعية الاسرائيلية الأخرى. بل على العكس، قد يكون خطر هؤلاء في احداث ضغط مجتمعي ونفسي أخطر من بقية الوسائل المعتمدة حتى الآن. وقد يشكل هؤلاء، في ما اذا أهملوا، وقويت شوكتهم، نواة لطابور خامس يزعزع، الى حد ما، من قدرة الجبهة الداخلية على الصمود.

لقد استندت أجهزة الأمن الاسرائيلية، مثلها مثل أية سلطة احتلال أجنبي، الى شريحة هامشية من المجتمع ارتبطت معها بمصلحة ما في تقديم المعلومات السرية عن السكان المحليين. وقد احتاجت اسرائيل، بصورة ملحّة مع اندلاع الانتفاضة، الى مثل هؤلاء، الذين أصبحوا يعرفون بـ «المتعاونين» وهم من الذين «ضبطوا في مخالفات متنوّعة وجنّدوا في اثناء التحقيق معهم، ويحصلون على النقود مقابل خدماتهم، أو على منافع أخرى» (ران كسلو، **هآرتس**، ١٣/٩/١٩٨٩). وهناك فئة أخرى من المتعاونين ارتبطت بالاحتلال من خلال سرقة الأراضي من المواطنين الفلسطينيين لصالح السلطات الاسرائيلية، للاستيطان اليهودي فيها، أو لأغراض عسكرية.

وتنظر السلطات الامنية الاسرائيلية بقلق كبير الى المبادرات التي تقوم بها القوات الضاربة في تحذير المتعاونين وتصفيتهم، اذا لم يرتدعوا بعد تنبيهات عدّة. وكان هؤلاء وفّروا لسلطات الاحتلال معظم القوائم بأسماء النشيطين في الانتفاضة، الذين أصبحوا «مطلوبين» للسلطات الامنية، حيث يجنّد الجيش الاسرائيلي، منذ شهور عدّة، كل جهوده لالقاء القبض عليهم.

ومن أجل الحفاظ على المصداقية الاسرائيلية تجاه المتعاونين، والمحافظة على أهم مصدر للمعلومات، أُعطيت التوجيهات والتعليمات الى الجيش الاسرائيلي للرد بسرعة، وبشكل هجومي، «على كل محاولة تستهدف شخصاً يطلب المساعدة، بسبب كونه متعاوناً»، على الرغم من اعتراف الاسرائيليين بأن مواجهة مثل هذا الواقع صعب جداً بالنسبة الى جهاز الأمن الاسرائيلي (افي بنياهو، **عل همشمار**، ٢٢/٨/١٩٨٩).

ويلاحظ الاسرائيليون ان تصفية المتعاونين أظهرت قدرة قيادة الانتفاضة على تنفيذ تعليماتها بالنسبة الى استخدام السلاح الناري في فعاليات الانتفاضة. فعلى الرغم من اعلان القيادة الفلسطينية، تكراراً، عن ضرورة المحافظة على الطابع الشعبي ـ الجماهيري للانتفاضة، وحصر استخدام الوسائل البسيطة سلاحاً لها، الّا ان السلاح الناري استخدم لتصفية المتعاونين. ويؤكد هذا الأمر، في الواقع، وجود «انضباطية لدى الأوساط التي تدعو الى العنف، حيث يتمّ تقييد استخدام السلاح الناري في عمليات خاصة فقط» (بنحاس عنباري، **المصدر نفسه**).

وتشير عمليات تصفية المتعاونين، كذلك، الى «اثبات اضافي لقدرة الانتفاضة على تقويض نظام الأمن الاسرائيلي في الأراضي [المحتلة]» (كسلو، **مصدر سبق ذكره**).

ومن المؤكد، انه لولا شبكة المتعاونين لما وصل عدد معتقلي الانتفاضة الى العدد الذي وصله اليوم؛ ولما استطاعت القوات الاسرائيلية ان تدخل بعض الاحياء والأزقة، التي لا يمكن ان تدخلها اعتماداً على وسائلها الخاصة. وبذلك، فان تصفية المتعاونين تربك القسم الآخر المجهول من المتعاونين، وتردع آخرين من التفكير في الخضوع لمكائد وضغوط سلطات الاحتلال للتعاون معها.

وكان المتعاونون ساهموا في جمع، واعداد، قوائم بأسماء نشطاء الانتفاضة وقادتها الميدانيين في اللجان الشعبية والقوات الضاربة. وقد استندت السلطات الاسرائيلية الى قوائم الأسماء تلك في اعتقال كثيرين من الشريحة القيادية للانتفاضة، ممّا اضطر تلك القيادة الى تغيير الكثير من تكتيكاتها، واصدار تعليمات الى نشطائها في تغيير أساليب عملهم، والاختفاء نهاراً، والحفاظ على قدر كبير من السرية.

وقد رافق تلك المرحلة بروز ظاهرتين محددتين. الأولى، زيادة الشكوك والحذر من المشتبه بهم كمتعاونين؛ والثانية، القيام بعملية تغيير في الكادرات التي تقود العمل الميداني اليومي، الأمر الذي دفع قيادة الانتفاضة الى تسليم شبان جدد مسؤوليات قيادية. ووصف أحدهم الكادرات القيادية الجديدة بأنها صغيرة السن، «وأقل تجربة ووعياً... وأشدّ تطرفاً. وأن انضباطهم وكوابحهم أقل. وتحمل نشاطاتهم العدائية طابعاً عفوياً...» (أوري